

آراء الفقهاء في عاقبة القانون الدولي (لاسا أوبنهايم نموذجاً)

*The Opinions of Jurists in the Future of International Law
(Lassa Oppenheim)*

محمد بن عبد الرحمن بن عبيد المرشدي *

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية -

ObaidALmarshadi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/17 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/14 تاريخ النشر: 2022/10/01

ملخص:

إن فلسفة علم السياسة التشريعية تقتضي الدقة والإيجاز، وما كتبه أوبنهايم وجمعه في كتابه "مستقبل القانون الدولي" سابقة لم يسبق من قبله أحدٌ إليها، على أن هذا التحول من القانون الجنائي إلى القانون الدولي في حياة أوبنهايم غير معروف الدوافع، إلا أنه كسب شهرة طغت على من قبله ومن بعده؛ ومما لا شك بعد هذا تأثر الفقهاء العرب في أعمالهم به، وكان هذا الكتاب يحمل بين طياته آراء لاسا أوبنهايم حول التنظيم الدولي في شكل دولة عالمية، وبياناً لأهمية السلام، ولعله أجاد وأحسن عندما تحدث عن التشريع الدولي وصعوباته، وكذلك الأمر في فكرة إنشاء محكمة العدل الدولية في زمان كانت فيه مثل هذه الأفكار تعد من الخيال العلمي؛ بل سخافة، إلا أنه لم ييأس، وردَّ على المعارضين وحاججهم، فوصلنا إلى قناعة أنه لو مُدَّ له في سني حياته لَمَا غيَّر أو تراجع عما كتبه.

الكلمات المفتاحية:

القانون الدولي، المستقبل، أوبنهايم، الوضعية، التشريعات الدولية، عصبة الأمم، السلام.

Abstract:

The philosophy of Legislative Politics demands a man to have an accuracy and conciseness. Actually, what Oppenheim wrote and collected in his book "The Future of International Law" is considered to be a precedent, for there is no one who has preceded him before in tackling this subject. Although the reason behind this shift from Criminal Law to International Law in Oppenheim's life is unknown, it made him to be widely known; There is no doubt that the Arab jurists' works were influenced by him.. In addition, this book contains Oppenheim's personal perceptions about the International Legislation in a form of a global state

* المؤلف المراسل

and a declaration of the significance of peace. In my opinion, he was excellent in discussing the idea of international legislation and its difficulties and also the idea of establishing the International Court of Justice at a time when such ideas were considered nothing but a science fiction and an absurd! But he did not despair and confuted his opponents and argued them. So, we come up with a conviction that if he had live longer, he would neither edit nor change his mind about what he wrote.

Key words: International Law; The Future; Positivism; International Legislation; The League of Nations; Peace.

مقدّمة:

تُعرف دراسة القانون في مستقبله بعلم السياسة التشريعية¹، ولفقهاء الغرب تصانيف في علم السياسة التشريعية، ودرسوا القانون في مستقبله بخدافه؛ فهي مبنية لديهم على الفلسفة الاجتماعية، وعندما يبدأ فقيه منهم بعلم السياسة التشريعية يعود في بدايته إلى ماضي وحاضر القانون، ويستنبط ويستحدث تشريعات أو قواعد قانونية تتماشى مع حاجات المجتمع، أما الدور الفكري في عاقبة القانون الدولي ورؤيته المستقبلية فليس ذا عظيم أثر مقارنة بغيره من فروع القانون؛ ولعل سبب ذلك يرجع إلى التباطؤ في تطور القانون الدولي، لكن الاطلاع على مثل هذه الأفكار الفلسفية له دور مهم في تكوين القواعد القانونية، وتجنب الأخطاء التي قد يقع فيها المجتمع الدولي. ولعل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وما جرى خلال المفاوضات التي سبقت وجوده خير مثال. إن الفقه (هو استنباط الأحكام القانونية من مصادرها بالطرائق العلمية، وهو يُعتبر المظهر العلمي للقانون، وإذا تجرّد القانون من مظهره العلمي يبقى مجرد نصوص جوفاء)²، وعلى هذا تأتي أهمية آراء الفقهاء في تكوين القاعدة القانونية، ولا تغفل أنها تُعتبر حسب المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية- مصدرًا من مصادر القانون الدولي، وقد اخترث الفقيه الكبير لاسا وأوبنهايم، ودرسته الفلسفية المعقدة لمستقبل القانون الدولي؛ كونه من أكبر فقهاء القانون الدولي، وأشدّهم علمًا بجزيئاته وكياناته، وقد أخذنا رؤيته المستقبلية للقانون الدولي، وعالجنا إشكاليته في تطبيق رؤيته على الحاضر بعد مرور أكثر من قرن على كتاباته، واستعملنا لذلك المنهج التاريخي في المبحث الأول، والمنهج التحليلي في المبحث الثاني، وهدفنا في هذا البحث هو بناء مرقاة للمبتدئ الذي يريد التخصص في هذا العلم حول الدور الفلسفي الفكري للفقهاء في استشفاف السياسة التشريعية، ونمهد في المبحث الأول بترجمة للفقيه، ودوره بين فقهاء القانون الدولي، قبل أن نتكلم في المسائل التي

تعالج فيه رؤيته المستقبلية في القانون الدولي في المبحث الثاني، أما الخاتمة فنجعل جزءاً منها حول دور الفقهاء والتنبؤ بالمستقبل للقاعدة القانونية، ونقارن ذلك بآراء أوبنهايم، ونجعل جزءاً أخيراً في الحكم على آراء لاسا وأوبنهايم حول الموضوع.

المبحث الأول

لاسا وأوبنهايم ومكانته بين فقهاء القانون الدولي

إننا هنا في هذا المبحث في المطلب الأول نحاول أن نُوجز -بقدر الاستطاعة- ونأخذ جولة تاريخية في شخصية أوبنهايم، فقليل جداً من تحدث عن تراجم الفقهاء؛ وربما ذلك يرجع لعدم وجود كتاب جامع للتراجم في العلوم القانونية في الثقافة العربية، على أن هذا أمر واسع جداً عند الغربيين؛ فهم لا يقفون عند حد الترجمة؛ بل يذهبون إلى تسمية المؤسسات والجمعيات بأسماء كبار الفقهاء، ونذكر منها جمعية الإمام محمد بن الحسن الشيباني للقانون الدولي في غوتنجن بألمانيا، التي تأسست عام 1953، ومركز لاوترخت في جامعة كمبردج. ولن نزيد الترجمة أكثر من ذلك؛ لأن عملنا ليس ترجمة للفقهاء. أما في المطلب الثاني فإننا نتوسع قليلاً في استطلاع المدرسة الوضعية القانونية الدولية، وآثار أوبنهايم الفقهية بين الفقهاء العرب كذلك.

المطلب الأول: لاسا وأوبنهايم في التاريخ

وُلد لاسا أوبنهايم بالقرب من مدينة فرانكفورت عام 1858 قبل الوحدة الألمانية -على يد أوتو فون بسمارك- باثني عشر عامًا، وهو ابن تاجر خيول يهودي، واكتسب والده ثروة كبيرة³، وابتدأ حياته الأكاديمية ودرس القانون في جامعة غوتنجن، فدرس القانون الروماني على يد الفقيه الكبير إيهنج⁴، رغم ذلك بدأ لاسا حياته بالقانون الجنائي؛ ففي عام 1889 عُين أستاذًا في فرايبورغ، ونشر خمسة كتب ومقالات مختلفة في القانون الجنائي، وفي سنة 1892 انتقل إلى سويسرا إلى بازل بالتحديد -وعُين أستاذًا؛ ويعود السبب في ذلك إلى أنه تعرض لمضايقات لكونه يهوديًا. وفي عام 1895 غادر سويسرا باتجاه بريطانيا؛ وسبب ذلك غير معروف، ومن هناك طوّر نفسه في القانون الدولي، وأصبح أبا للمدرسة الوضعية في القانون الدولي، وفي 1900 تجسّس بالجنسية البريطانية، وخدم كمدرس ليلي، ثم في كلية لندن للاقتصاد، وبعد حصوله على الجنسية بدأ علاقته مع وزارة الخارجية، فاستعاروا منه كتبًا كثيرة، وطلبوا منه تقديم مشورات في القانون الدولي، لا سيما بعد نشر كتابه الشهير القانون الدولي المعاهدات

عام 1905، وفي عام 1908 أصبح أستاذًا للقانون الدولي في جامعة كمبردج، وشغل هذا المنصب حتى وفاته في 1919، فعاصر أونهايم أحداث الحرب العالمية الأولى، وميلاد منظمة عصبة الأمم، وله فيها كتاب يتناول مشاكل عصبة الأمم.

المطلب الثاني: لاسا أونهايم ودوره الفقهي في القانون الدولي

قلنا إن أونهايم عاصر الحرب الكبرى الأولى، وميلاد منظمة عصبة الأمم، ونحن نركز هنا على دوره في القانون الدولي، فمن كتاباته الخالدة كتاب International Law مجلدين؛ صدر الأول بعنوان "السلام" عام 1905، والثاني بعنوان "الحرب والحياة" سنة 1906، وقد كتب كتابًا عن عصبة الأمم وسماه The League of Nations and its Legal Relations Between an Occupying Power and the Inhabitants أي: العلاقات القانونية بين قوى الاحتلال والسكان. اكتسب أونهايم شهرة عالمية. وقدر له أن يُقرأ كتابه من قبل جمهور واسع، وليس فقط من قِبَل المحامين⁵، ويكفي حديثًا عن دوره القانوني أن الادعاء في المحكمة الدولية العسكرية للشرق الأقصى -المعروفة بمحكمة طوكيو- استند إلى آرائه في رده على الدفاع في المحكمة⁶. وهو من الناحية الفقهية ينتمي إلى المدرسة الوضعية، وهو يُعتبر الأب الثاني لهذه المدرسة، والمؤسس الفعلي لها. ولعل من أشهر المدارس الفكرية القانونية مدرسة القانون الطبيعي، التي كان لها عظيم الأثر على القانون الدولي، إلا أن هذه المدرسة قد انهارت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ فلذا اتجهت أنظار لاسا إلى مدرسة فكرية قانونية صاعدة لها جمهورها الغفير وقتئذ؛ فكانت المدرسة الوضعية، وتحدث عنها بإيجاز ونقول: لقد آمنت المدرسة الوضعية بربط القانون فقط بإرادة الدول، ضامنة العقد الاجتماعي؛ ولذلك فالقانون لا يكتشفه الفقيه؛ بل تبنيه إرادة الدول المشتركة⁷. ويردد دعاة هذه المدرسة أن القواعد الإنسانية وليدة الإرادة الإنسانية⁸. وإذا ما أخذنا تأثير أونهايم على الفقهاء العرب نقول: إن أول كتاب صنف في هذا العلم بالعربية في القرن الماضي ليس كتاب "القانون الدولي العام" للوزير علي ماهر بك؛ بل هو "حقوق الملل ومعاهدات الدول" للأمر أمين أرسلان، مع أن كتابه طُبع في أيام أونهايم، إلا أنه لم يأت على ذكره على الرغم من فقدان أجزاء مهمة من الكتاب. ثم أتى بعده الوزير علي ماهر بك في عام 1927 وطبع كتابه "القانون الدولي العام"، وهو أول من نقل عن أونهايم، فقد نقل عنه في 39 مرة، ولعله أكثر الفقهاء الذين نقل عنهم. كذلك الدكتور محمد حافظ

غانم رجع إلى مؤلفه في العديد من المرات، وذكر أنه اعتمد عليه في المراجع في كلا مؤلّفيّه: المبادئ، والأصول.

المبحث الثاني

لاسا أونهايم ومستقبل القانون الدولي

إننا نعالج رؤى لاسا أونهايم ونطلبها من خلال كتابه الفلسفي المطبوع قديماً وهو بعنوان: The Future of International Law وهي سلسلة محاضرات جمعها في كتاب، وجعلناه مصدراً رئيساً؛ فيه يتضح ما يراه الفقيه ويتنبأ به، على أن أونهايم كثيراً ما يذكر المجتمع الدولي ويطلق عليه: العائلة الدولية، ويُطالب بقيام منظمة دولية عالمية تضم بين جنباتها العائلة الدولية للمجتمع الدولي، وهو يعتبر أن من المستحيل لعائلة الأمم أن تنظم نفسها على نموذج الدولة، سواء أكانت الدولة اتحادية أم كونفيدرالية، وهو يركز على نقطة؛ هي أنه يجب على كل منظمة في مجتمع الدول أن تتخذ نقطة انطلاقها الكاملة من السيادة والمساواة المطلقة بين الدول، ويذهب أونهايم بعيداً ويحدد ويُقر دستوراً لعائلة الأمم⁹، وهو يعتمد كثيراً في التشريع الدولي على مقررات مؤتمرات لاهاي للسلام التي انعقد أولها في 1899، والثاني 1907، وعلى اتفاقيتي جنيف اللتين لم تدخلتا حيز النفاذ إلا بعد وفاته بثلاثين عاماً، والأولى موقعة في عام 1864 والثانية في 1907، وهو يكرر ويقول إنه لا شيء يمكن أن يزيد من الاحترام الذي يحظى به القانون الدولي أكثر من وجود محكمة حقيقية للعدل الدولي، ويجب أن نستذكر أن هذه الرؤى كانت قبل قيام عصبة الأمم.

المطلب الأول: تنظيم المجتمع الدولي

يرى أونهايم أن المجتمع الدولي في عهده كان مجتمعاً مُنظماً، رغم اعترافه بعدم وجود منظمات خاصة تساعد على تنظيم المجتمع الدولي¹⁰، وهو يُقر بأن المجتمع الدولي في الواقع يُخضع نفسه لقانون الأمم دون معاناة، ودون أدنى انتقاص من السيادة. ويقول أونهايم¹¹ إن المطالبات الدائمة بقيام منظمة في المجتمع الدولي تصدّر دائماً من المسلمين؛ من أجل جعل الحرب مُحرمّة، وكان الاعتراض دائماً هو غياب سلطة قضائية على الدول، وأي سلطة تنفيذية كذلك تكون أعلى من الدول، وقادرة على تسوية المنازعات الدولية.

الفرع الأول: الدولة الفيدرالية

يؤكد أونهايم أن قيام دولة فيدرالية عالمية أو ما شابهها من الكينونات السياسية لم يعد مستحيلًا؛ نظرًا إلى قصر المسافة مع التطور العلمي والتقدم الحداثي، ويذكر أن الحكومة العالمية -أيًا ما كان مقرها- قادرة على ضمان طاعتها في أي أمر يُنفذ في أقصى أجزاء الأرض، وضرب مثالًا بالحكومة الاستعمارية البريطانية التي تنفذ أوامرها إلى أقصى أركان الأرض؛ من لندن إلى الهند أو إفريقيا، ويرى أونهايم أن الدول الصغيرة التي تندمج في دولة واحدة تتطور بشكل أفضل وأكثر مما تفعله في حياتها الخاصة، ولكنه يؤكد أن الحرب لا يمكن استبعادها إذا قامت دولة عالمية موحدة، فهو يضرب أمثلة لدول فيدرالية دخلت الحروب بكينوناتها؛ مثل الحرب الأهلية الأمريكية 1861-1865، أو الحروب البروسية النمساوية 1866 داخل الاتحاد الألماني، وعلى العكس من ذلك فهو يرى أن الحرب قد تختفي وتُجرم تمامًا دون وجود دولة عالمية¹²؛ على أنه كان على شيء من الصواب إلى حد ما، فالحرب اليوم مُجرمة بفعل القوانين والأعراف الدولية.

الفرع الثاني: أهمية السلام

يمهد أونهايم هنا لأهمية الحركات السلمية حول العالم¹³، ويبيّن أنه حتى حكومات الدول لم تعد قادرة على الابتعاد عن نفوذها، ولم يعد بإمكان خصومها أيضًا محاربتها بلا شيء سوى الازدراء والسخرية. كل من يؤمن بالتقدم اللامحدود للحضارة سوف يعتقد أيضًا أنه يجب أن يأتي الوقت الذي تلتزم فيه جميع الدول بإخضاع جميع النزاعات لقرار قضائي أو تحكيم¹⁴، ولعمري لقد صدق تقريبًا؛ فإننا في وقتنا الحاضر نشاهد أغلب النزاعات الدولية تُحل بالطرق السلمية، ومنها المحاكم الدولية، والتحكيم الدولي. ويتحدث عن نزع السلاح، ومحدودية التسليح بين الدول، ويراه بعيد المنال، على أنه يعتبر أن وقف الحرب يؤدي إلى نزع السلاح.

المطلب الثاني: التشريعات الدولية

يتحدث أونهايم عن التشريعات الدولية في زمنه الذي كانت فيه هذه التشريعات عبارة عن مؤتمرات دولية؛ كالذي عُقد في فيينا بعد سقوط نابليون، ومؤتمرات لاهاي. وهو يذكر أن مؤتمر فيينا كان قادرًا لأول مرة- على إنشاء قانون دولي عام بالاتفاق؛ ومن ثمّ يمكن أن يظهر القانون الدولي العام من النوع التشريعي جنبًا إلى جنب مع القانون العرفي للأمم.

الفرع الأول: الصعوبات التي تعترض التشريعات الدولية

من الصعوبات التي تحدث عنها والتي قد تواجه هذه التشريعات، بادئ ذي بدء، مسألة اللغة، مع العلم أنه من المستحيل استخدام جميع اللغات في سن قواعد القانون الدولي. يجب أن يتم الاتفاق على اعتماد لغة واحدة لهذه التشريعات، بنفس الطريقة التي تستخدم بها الفرنسية في الوقت الحاضر، على أنه لم يذكر لماذا كانت اللغة الفرنسية هي السائدة في القانون الدولي في عصره، إلا أن هذا راجع إلى معاهدة أوترخت 1713 بعدما استُبدلت اللاتينية بالفرنسية. ومن المصاعب التي ذكرها تضارب مصالح الدول، لكنه يرى أيضًا أنه ليس من المستحيل من الناحية العملية- التوافق بين الدول عندما تتضارب مصالحها بالطبع في حالة وجود مثل هذا الخلاف بين هذه المصالح، بحيث لا يمكن التوصل إلى اتفاق، فلا يمكن الحديث عن التشريعات الدولية. ويسهب الفقيه لاسا أونهايم في الحديث عن صعوبة أخرى هي الصياغة والتناقضات التي قد تحدث بسبب اختلاف اللغات، فالصعوبة تكمن في العثور على تعبير بلغة مناسبة لنية المشرع. ولكن حتى لو بلغ التشريع الدولي درجة النجاح المقترحة فلا تزال هناك صعوبة كبيرة تؤثر بشكل غير مباشر على التشريع نفسه، وهذا هو التفسير الدولي للقوانين بمجرد سنّها. من المعروف أنه لا توجد قاعدة عامة لقانون الأمم لتفسير المعاهدات الدولية¹⁵. طبق غروسيسوس¹⁶ وخلفاؤه عليها قواعد التفسير المعتمد في القانون الروماني، لكن هذه القواعد -على الرغم من ملاءمتها- لا يتم الاعتراف بها على أنها قواعد تفسيرية دولية¹⁷.

الفرع الثاني: المحدودية الزمنية لهذه التشريعات

يذهب أونهايم إلى اعتبار الزمن أهم الصعوبات التي تواجه التشريعات الدولية عندما لا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا بقرار إجماعي من المشاركين، وينص عليها التشريع الدولي. وهنا أيضًا يجب عدم المبالغة في التشابه بين التشريع المحلي والتشريعات الدولية. يجوز لصانع القانون الوطني السيادة إلغاء أو تعديل التشريعات الوطنية في أي وقت؛ لكن في التشريع الدولي، ولعدم وجود سيادة على الدول ذات السيادة، لا تخضع لمثل هذه المعاملة، وهنا قد توجد طريقة تم اعتمادها في الواقع في مؤتمر السلام الثاني¹⁸، وكذلك في المؤتمر البحري في لندن¹⁹؛ وهي سن قوانين محدودة للغاية في المدة لفترة سنوات، بحيث إنه عند انتهاء الفترة يمكن للدولة المشاركة الانسحاب.

المطلب الثالث: إدارة العدل الدولية

من المتأصل في طبيعة القانون أنه ينبغي طرحه في أي وقت، ومن وقت لآخر تُرفع دعوى باسم القانون الذي يقاومه المدعى عليه باسم نفس القانون. والأمر كذلك، لا يمكن أن يكون هناك أي قانون لا توجد فيه إدارة رسمية للعدالة، فهذه مغالطة. حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن للمجتمع الدولي أي جهاز يجعل الإدارة الدولية للعدالة ممكنة. فعندما تقرر الدول تسوية نزاع بينها ودّيًا فإنها إما أن تُعين رئيس دولة أجنبية، أو فقيهاً دوليًا أجنبيًا كحكم، أو تختار عددًا من الأشخاص لتشكيل محكمة تحكيم²⁰. وأونهايم يضرب بالمحكمة الدولية للتحكيم في لاهاي أبرج الأمثلة التي تحققت وقتئذٍ للعدالة الدولية، وهي أنشئت عام 1899 نتيجة لمؤتمر لاهاي الأول للسلام، وهي توفر لجميع أشخاص المجتمع الدولي من الدول والمنظمات وأطراف القطاع الخاص - أدوات لحل النزاعات الدولية.

الفرع الأول: محكمة العدل الدولية والفرق بينها وبين المحكمة الدائمة للتحكيم

يُعبّر أونهايم عن الرأي الذي يرى أن تأسيس المحكمة الدائمة للتحكيم ما هو إلا تمهيد لتأسيس عملية ينتج عنها محكمة للعدل الدولي، وهو يُعبّر عن ذلك بأن محكمة التحكيم ليست محكمة بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ لأن قراراتها لا تستند بالضرورة إلى قواعد القانون، ولا تتعامل بالضرورة مع المسائل القانونية؛ فالحكم هو من يقرر الحكم، ما لم تنص الشروط المرجعية خلاف ذلك، على أساس العدل والإنصاف، في حين يقرر القاضي حكمه بشأن قواعد القانون، ولا يتم تطبيقه إلا في القضايا القانونية؛ بل جزء أساسي من فكرة التحكيم أنه في كل حالة يجب ترك اختيار المحكمين كرجال يثق بهم الطرفان بنفسيهما، في حين أنه أمر أساسي في مفهوم المحكمة أنها تتكون بشكل أساسي من قضاة معينين بشكل مستقل عن اختيار الأطراف، والفصل في المسائل القانونية بشكل دائم، وأن تحقيق وإنشاء محكمة العدل الدولية فيه مصلحة لأطراف النزاع، وأيضًا في مصلحة القانون الدولي نفسه؛ لأنها ستكون أعلى وأكثر تأكيدًا واحترامًا للقانون الدولي، ولتفسيره وتطبيقه بشكل موثوق.

الفرع الثاني: المعارضون لمحكمة العدل الدولية

من الردود التي أقرها أونهايم أنه ليس الحل السلمي للنزاعات هو شعار لهؤلاء الرجال؛ بل إنهم لا يفكرون في العدالة، ويحصلون على الدعم والموافقة من أولئك الذين يرون في قانون الأمم فرعًا دبلوماسيًا أكثر منه فرعًا قانونيًا؛ ومن ثمّ يقاومون بناء القانون الدولي على أساس قواعد أكثر ثباتًا ودقةً وتحديدًا. وقياسًا على القانون الوطني للدول يضع هؤلاء الأشخاص

أنفسهم ضد محكمة دولية؛ لأن مثل هذه المحكمة ستطبق قواعد قانون الأمم على القضايا المتنازع عليها بنفس الطريقة التي تطبق بها محاكم الدولة قواعد القانون المحلي على القضايا المتنازع عليها الناشئة داخل الدولة؛ فهم يفضلون تسوية المنازعات الدبلوماسية²¹ على التحكيم الدولي، كما يزعمون أن محكمة دولية بدون قوة دولية للتنفيذ هي محض سخافة، وعديمة للقيمة؛ من حيث عدم التزام الدول بعرض نزاعاتها عليها، أما هو فيرد عليهم ويقول: يتم التأكيد على أن مثل هذه المحاكم لا يمكن أن تكون ذات قيمة إلا إذا وضعت الدول نفسها تحت التزام دائم بأن تخضع لها جميعاً، ففي الزمن التي خطأ فيها أوبنهايم بهذه الفلسفة كانت الحرب الوسيلة الناجعة لتسوية المنازعات الدولية، أما الآن فلا.

الفرع الثالث: تكوين محكمة العدل الدولية

إذا تم إنشاء محكمة العدل الدولية فإن تجهيزها بأشخاص أكفاء وجديرين سيكون ذا أهمية قصوى، سيواجه اختيارهم صعوبات من جميع الأنواع لتغلب عليها، فمنها الطابع الخاص للقانون الدولي، والصراع بين المدرسة الوضعية ومدرسة القانون الطبيعي، كذلك تنوع الأنظمة القانونية والمفاهيم الدستورية وما شابهها؛ فهو يؤكد أنه لا يتم الترشيح من الدبلوماسيين الذين هم على دراية بقانون الأمم؛ بل من فقهاء القانون الملمين بهذا الفرع من القانون²². لعمري لقد صدق تنبؤه؛ فالיום غالب القضاة الذين مروا على محكمة العدل الدولية منذ أن حلت محل المحكمة الدائمة للعدل الدولي في عام 1945 هم فقهاء في القانون الدولي بالدرجة الأولى، وهو يفتح إلى أهمية وضرورة أن تكون هذه المحكمة على درجتي التقاضي؛ فتكون محكمة ابتدائية ومحكمة استئناف.

الخاتمة:

لو كان لاسا أوبنهايم قُدر له أن يعيش إلى منتصف القرن العشرين لَمَا غيّر فلسفته التي كتبها؛ لاتفاقها مع المنطق والعقل، على أنه وإن كان من أكبر فقهاء القانون الدولي، وأشدّهم حدقاً ونباهةً، فإنه لم يسلم من النقد في كتب فلسفة القانون الدولي؛ بل تجدر الإشارة إلى أن فلسفة القانون الدولي كانت في سبات طويل حسب دليل كامبريدج لفلسفة القانون - وكما ذكرنا من بيان فلسفة أوبنهايم فإن القانون الدولي في تطوره التاريخي ابتداءً كعرف في العلاقات الدولية على الرغم من تدخل الدين فيه منذ عصر الإمام محمد بن الحسن الشيباني، مروراً بالعلاقات الدولية قبل سلام ويستفاليا في منتصف القرن السابع عشر، والأثر الكبير للقانون

الطبيعي على القانون الدولي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما إن حلَّ القرن التاسع عشر حتى وُلدت المدرسة الوضعية، وانحلت المدرسة الطبيعية، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من التشريعات الدولية، ولا حتى وجود لأي محكمة دولية. لكن هذه الحالة قد تغيرت الآن إلى الأبد؛ أصبحت التشريعات الدولية بأعداد هائلة، والعرف الدولي تقلص دوره على حساب المعاهدات والاتفاقيات؛ بل حتى على حسب السوابق القضائية للمحاكم الدولية، وهو يؤكد أنه من الضروري أن يكون لهذا العلم طابع القانون الوضعي، فما فعله القانون الطبيعي وأساليبه لقانون الأمم في الماضي يقف فوق كل الشك لمن ينكر دوره، لكنهم فقدوا قيمتهم وأهميتهم في الأزمنة الحالية والمستقبلية. لعل أهم نتيجة نخرج بها من بحثنا هذا هي مدى أهمية الفلسفة في علم القانون الدولي، وارتباطها الوثيق بهذا الفرع من فروع القانون.

وأن أونهايم لم يوفق في بعض النقاط كالدولة الفيدرالية التي تنبأ بأنها سوف تكون موجودة، وهو لم يعطي في كتاباته لطبيعة للعلاقات الدولية أدنى اهتمام في عصره وهو العصر الذي ابتداء فيها سباق تسلح كبير بين الإمبراطورية الألمانية والمملكة المتحدة وكلِّ وحليفه، ولم يأتي على جانب الاستعمار ومصائبه وكوارثه في حق الشعوب المحتلة وبيان ما سوف يحدث لها في القانون الدولي مُستقبلاً، نعم أونهايم كان في عصر الإمبريالية الغربية الاستعمارية التي ما انكفأت حتى تحتل غالب المعمورة، وكعادة هؤلاء الغربيين فلم يأتي على ذكر أو دور للشرعية الإسلامية في تطوير قواعد هذا القانون، بل على العكس تماماً هو يرى بأهمية القانون الوضعي كمدرسة للقانون الدولي، وهذه المدرسة لا تعطي للدين أو الأخلاق خيار للوجود، وصراعها مع مدرسة القانون الطبيعي خير دليل، وكما قال الفيلسوف هيغل: كل مرحلة تاريخية هي النتاج المنطقي للمرحلة السابقة. هذا إذ ما قارنا القانون الدولي أو قانون الأمم قبل أونهايم وبعده فالأمر فيه اختلاف كبير ويرشدك هذا إلى بيان دور هذا الفقيه الألماني في تطوير القانون الدولي وأبرز دليل له هو فكرته في محكمة العدل الدولية، وهو أن كان سبق غيره في موضوع بحثنا هذا إلا أنه كما ذكرنا لم يسلم من بعض النقاط المهمة.

الهوامش:

- 1- الدكتور متولي عبد المؤمن المرسي، الوجيز في تاريخ القانون، دار الإجابة، الرياض، 1439، ص 11.
- 2- زيد قدرى الترجمان، مدخل لدراسة القانون، ج1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1985 ص 193.
- 3 -*The Oxford Handbook Of the History Of International Law* , Mathias Schmoeckel , p 1152.
- 4- رودولف فون إمبرنج فقيه ألماني معروف، مؤسس مذهب الغاية الاجتماعية، راجع: عبدالرزاق أحمد السنهوري، علم أصول القانون، القاهرة، 1936، ص 36.
- 5- *The Oxford Handbook Of the History Of International Law*, Mathias Schmoeckel, p 1152.
- 6- *David Cohen and Yuma Totani, The Tokyo Wars Crimes Tribunal*, Cambridge University, 2018, P 91.
- 7- الحسين شكراني، تناقضات القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص 106.
- 8- محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، دار الفكر، 1983، ص 41.
- 9- *Lassa Oppenheim, The Future of International Law*, P 15
- 10- تذكر عزيزي القارئ أن أوبنهايم كتب هذا قبل ميلاد عصبة الأمم.
- 11- *The Future of International Law*, P 12.
- 12- *Lassa Oppenheim, The Future of International Law*, P 13 .
- 13- كانت الحركات السلمية في بداية القرن العشرين مصدر نشاط هائل وقوي؛ وعلى ذلك حصل أفراد منها على جوائز نوبل للسلام.
- 14- *Lassa Oppenheim, The Future of International Law*, P 13 .
- 15- أما الآن فالوضع مختلف عما كان وقتها.
- 16- هوغو غروسيوس 1583-1645، هو أبو القانون الدولي عند الغرب، ولد في عصر النهضة، وتوفي قبل سلام ويستفاليا المشهود، له كتاب اسمه "قانون الحرب والسلام" تُرجم للعديد من اللغات حول العالم ما عدا العربية.
- 17- *Lassa Oppenheim, The Future of International Law*, P 22.
- 18- لعله يقصد مؤتمر لاهاي للسلام المنعقد في 1907.
- 19- مؤتمر عُقد بين 1908-1909 كان نواة للقانون الدولي للبحار.
- 20- *Lassa Oppenheim, The Future of International Law*, P 25.
- 21- في عصره كان الغالب على المنازعات الدولية التي تُحل بطرق سلمية هي المنازعات الدبلوماسية والقتالية.
- 22- *Lassa Oppenheim, The Future of International Law*, P 29.